Foreign Labor in the Gulf Cooperation Council states (A case Study of the United Arab Emirates)

Assist Lecturer. Suhad Ahmed Rashid
College of administration and Economy
University of Basrah

Abstract

The need for foreign labor was situation to be in the Gulf Cooperation Council (GCC), especially after the rise in oil prices since the seventies of the twentieth century as a result of the ambitious plans adopted by the Council in that period. Therefore, they attract skilled foreign workers and ordinary by the desire to provide modern life for citizens and create Suitable conditions for expansion in infrastructure projects and various other services. As the national employment is not available in all the (GCC) states, in suitable quantity and quality, for Economic and social development projects. The need emerged for foreign labor to multiple sources, including Arab and foreign, and are increasing employment year after another year, as the number of people in the GCC states 35 million people with rate of 37% of them foreign labor. we find that the problem of foreign labor in the States Council Cooperation is the problem unsolved so far as, it can not dispense with the Gulf Cooperation Council on that employment there is no alternative to national employment in addition to accept foreign workers to pay far less acceptable, including a citizen of that State in addition to a capacity and skill to work with foreign labor, the Although the Gulf Cooperation Council attention rehabilitation programs and training of the national workforce.

Foreign labor have played in the UAE in the wake of the oil flow and returns a significant role in the process of accelerating economic development by establishing the infrastructure of the State of modern facilities and the provision of public services which were not available before, due to the small size of community population scarcity supply of labor force Local meet the growing needs of the work element, UAE economy faced in the early stages of development deficit in the labor force, operation and maintenance of infrastructure and social services, also the rapid expansion of the construction sector and related activities led to the acceleration in the demand for labor force flowing all levels and skills, The number of people at the end of 2006 approximately 5 million and 631 thousand inhabitants, the proportion of citizens UAE Limits 4.15% and the proportion of 2.18% of the total manpower in the country in general and be different between the seven emirates, but the high numbers of incoming manpower in the UAE state gives special status, since these contribute to employment in the rehabilitation of the economy through their remittances play. Despite the impact of these transfers have a negative impact on the economy of the UAE as well as the effects of cultural values and norms related to foreign labor, which could affect one way or another in the social fabric of the state in population composition.

العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي
(دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة)

م.م سهاد احمد رشيد
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

الملخص :

إن الحاجة إلى العمالة الوافدة حالة لابد منها في دول مجلس التعاون الخليجي بعد ارتفاع أسعار النفط منذ السبعينيات من القرن العشرين ونتيجة للخطط الطموحة التي انتهجتها دول الم جلس في تلك الفترة، كان لابد من استجلاب العمالة الوافدة الماهرة والعادية وذلك للرغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات البنية الهيكلية ومختلف الخدمات الأخرى. ولما كانت العمالة الوطنية غير متاحة في دول مجلس التعاون الخليجي كافة بالكم والكيف الملائمين لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية برزت الحاجة إلى العمالة الوافدة سواءاً من مصادرها العربية أم والأجنبية، وأخذت تلك العمالة بالازدياد عاماً بعد آخر، إذ بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٣٥ مليون شخص تشكل العمالة الوافدة ما نسبته ٣٧% منهم، ونجد أن صعوبة مشكلة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون تأتي من عدم استطاعت دول مجلس التعاون الاستغناء عن تلك العمالة وذلك لعدم وجود بديل لها من العمالة الوطنية فضلاً عن انخفاض اجور العمالة الوافدة مقارنة مع نظرائهم من العمالة الوطنية وما تتميز به من القدرة والمهارة والخبرة في العمل على الرغم من قيام دول مجلس التعاون الاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب للقوى العاملة الوطنية.

ولقد أدّت العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب ظهور النفط وتدفق عائداته دوراً كبيراً في عملية الإسراع في التنمية الاقتصادية وذلك بإقامة الهياكل الأساسية للدولة العصرية وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل ، ونتيجة لصغر حجم المجتمع السكاني وشح المعروض من قوة العمل المحلية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من عنصر العمل، واجه الاقتصاد الإماراتي في المراحل الأولى من التنمية عجزاً في قوة العمل وتشغيل وصيانة البنية الهيكلية والخدمات العامة الاجتماعية، كما أدى التوسع السريع لقطاع البناء والتشييد والأنشطة المرتبطة به إلى تسارع معدلات الطلب على قوة العمل الوافدة بمختلف مستوياتها ومهاراتها، إذ بلغ عدد السكان في نهاية عام ٢٠٠٦ حوالي٥٦٣١ ألف نسمة أي نسبة المواطنين الإماراتيين بحدود (٢.١٨ % -٤.١٥%) من إجمالي اليد العاملة في البلاد عموماً وتكون متفاوتة بين الإمارات السبع، ولكن ارتفاع أعداد القوى العاملة الوافدة في الدولة يعطي الإمارات صفة خاصة، إذ تسهم هذه العمالة في إنعاش اقتصاد بلدانها من خلال التحويلات التي تقوم بها . على الرغم من اثر هذه التحويلات تؤثر سلباً في اقتصاد الإمارات وكذلك الآثار الثقافية والقيم والأعراف التي تحملها العمالة الأجنبية التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بأخر في النسيج الاجتماعي للدولة وفي التركيبة السكانية .

العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة)

المقدمة :

أضحت العمالة الوافدة ظاهرة من الظواهر التي طالت المجتمعات الخليجية وأثرت فيها تأثيراً مباشراً من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، سواء أ على البلدان المصدرة أم المستوردة للعمالة، وعلى الرغم من إن العمالة الأجنبية موجودة في كل دول العالم تقريباً ، إلا إنها اكتسبت في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشكل العمالة الوافدة نسبة كبيرة فيها، أبعاداً خاصة فقد كانت العمالة إحدى نتائج النمو المتسارع الذي شهدته بلدان دول المجلس مع بروز عوامل كثيرة من أهمها قضية العولمة والانفتاح والحاجة الماسة للعمالة في العملية الإنتاجية والاقتصادية ، وان طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل اقتصادات ريعية معتمدة على ايرادات بيع النفط الخام وحدها ، وفي ظل شيوع القيم الاجتماعية السلبية اتجاه العمل وترسيخ النزعات الاستهلاكية في صفوف المواطنين، أدى إلى تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة ألكثر فلكثر، وأصبح من الصعب السيطرة عليها أو ضبطها وجعلها قضية ملحة على الدول المعنية البحث في كافة جوانبها، وأصبح دور العمالة الوطنية هامشياً إذ تركزت في الوظائف الحكومية التي ظلت للمواطنين الأعلى راتباً والأكثر أماناً من الناحية الوظيفية.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية هجرة العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الآسيوية التي تعد من اكبر الهجرات واخطرها للعمل في العصر الحديث فحجم تيار الهجرة للعمل إلى دول مجلس التعاون الخليجي كبير مقارنة بالهجرات الحديثة الأخرى، ولكن أبعاد تشغيل العمالة الوافدة وخصوصاً الأجنبية في دولة الإمارات

العربية المتحدة وخطورتها في حال كونها الغالبية العظمى من قوة العمل يخشى م ن استمرارية الاعتماد عليها سيترتب عليه انعكاسات أمنية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية واجتماعية خطيرة على المدى الطويل.

فرضية الدراسة:

بنيت الدراسة على فرضية مفادها (لا يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة وخاصة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشكل نسبتها٨٥-٩٠% من إجمالي القوى العاملة في الدولة. على الرغم من توفر مجموعة من الحلول لكنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة).

هدف الدراسة:

إن استقدام العمالة الوافدة وخاصة الأجنبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، رغم الأبعاد التي تتركها هذه العمالة لكنها ضرورية لبناء البنية التحتية اللازمة لإرساء القواعد الأساسية للدولة الحديثة والنهوض بمؤسساتها لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء لأبنائها سواء للدول المصدرة أم المستوردة لهذه العمالة.

وسوف نتناول في هذه الدراسة المحاور الآتية:-

أولاً: العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: أسباب انتشار العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: الآثار الناجمة عن استقدام العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً:الحلول الممكن أتباعها في التقليل من الآثار السلبية للعمالة الوافدة.

خامساً: دور العمالة الوافدة في تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً. العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نشاطاً ملحوظاً في أعداد العمالة الوافدة من الدول الأجنبية والعربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب تدفق العوائد النفطية، الى اقتصادات دول المجلس ، فقد ارتفعت هجرة الأيدي العاملة لاستخدامها في عملية البناء والتشييد [1].

كذلك المساهمة في تنفيذ العديد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي تضمنت العديد من مشروعات المرافق والبنية الأساسية ومشروعات الخدمات . وبهدف تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي بدرجة رئيسة سواء للإيرادات العامة للدولة أم للإيرادات من الصادرات فقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الماضية في الاتجاه نحو التصنيع وتم إقامة العديد من الصناعات الأساسية في مجالات الصناعات النفطية والبتروكيماوية وصناعة الألمنيوم والصناعات الغذائية والمعدنية ومواد البناء وغيرها فضلاً عن إقامة العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة[٢].

وكانت أعلى نسبة عمالة في تلك المدة من الهند وإيران إذ بلغت تقريباً ١٥٠ ألف عامل، ولكن بعد السبعينيات من القرن الماضي ازدادت العمالة العربية إذ أخذت أعداد العمالة العربية المهاجرة إلى الدول العربية النفطية تتزايد بشكل مضطرد ، ولاسيما بعد تصحيح أسعار النفط في أعقاب عام١٩٧٣ وارتفاع وتراكم عائدات الدول المنتجة للنفط ، فاتجهت لاستغلالها في بناء اقتصادها على أساس حديث ، مما أدى إلى تزايد الطلب على القوى العاملة العربية بمختلف أشكالها ليس من الدول العربية فحسب وإنما من الدول الأجنبية، ولاسيما الآسيوية منها لاعتبارات تاريخية، وبصفة عامة هناك ميل لدى اغلب دول مجلس التعاون الخليجي للتوسع في الاستعانة بالعمالة الآسيوية بصفة خاصة، وهي عمالة لها تواجد تاريخي يعود لبدايات القرن الماضي ، حينما بدأ استغلال المكامن النفطية على نطاق واسع في منطقة الخليج العربية، بواسطة شركات أجنبية، ولأكثر من سبب اعتمدت الشركات النفطية على عمالة أجنبية، وفي مقدمتها العمالة الآسيوية، وقد رسخت هذه الممارسات دعائم العمالة الوافدة وبالتحديد غير العربية ، في أهم قطاعات النشاط الاقتصادي بالدول العربية الغنية بالنفط . وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تغلق أو تحدد العمالة القادمة من الدول العربية، إلا إنها جعلت سوق العمل بها يخضع لآلية السوق(العرض والطلب)، وقد تأثر جلب القوى العم الة الوافدة في مرحلة تالية ، بسياسات التشغيل وعمليات الإنماء الاقتصادي التي اسند للقطاع الخاص فيها دور فعال ومكانة بارزة مما شجع رجال الأعمال والشركات على استقدام العمالة وبالذات الرخيصة

منها التي مثلت الهند وباكستان مصدراً لها لسهولة استقدامها وبصورة جماعية في كثير من الأحيان[٣].

ويمكن أن نشير إلى إن غالبية العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي هي عمالة غير ماهرة وشبه ماهرة ومن أهم مصادرها هي الدول الآسيوية والأفريقية والشرق أوسطية التالية : والهند، ومصر، وباكستان، والفلبين، وبنغلاديش، واليمن، واندونيسيا ، والسودان، وسوريا، والأردن، وسيريلانكا، وفلسطين وتركيا، ولبنان، واريتريا، واثيوبيا، والصومال، وتايلاند، والمغرب، وتونس. [٤]

وتشير غالبية الإحصائيات والتقارير على مدى العقود الثلاثة الماضية ان اعداد العمالة الوافدة تزداد عاماً بعد اخر في دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي تتزايد فيه بطالة القوى العاملة الوطنية فتقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، وكذلك الاحصائيات المحلية، يؤكدان تفاقم هذه الظاهرة، فنسبة العمال الوافدين إلى إجمالي القوى العاملة وصلت إلى نحو ٧٠% في المملكة العربية السعودية، أي ما يعادل ٨٠٨٠٠ ألف عامل، و٨٥%في دولة قطر ، ونحو٦٠%في سلطنة عمان، و٦٠%في مملكة البحرين ونحو٩٠% في دولة الإمارات و٨٠%في دولة الكويت[٥].

وتشير احصائيات تم اقتباسها من قبل نيوزواير (AFP) ان هناك ما يقارب ٣٥ مليون شخص يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي تشكل العمالة الأجنبية مانسبته٣٧% منهم [٦].

ويلاحظ أن الدول الخليجية لا تتماثل في حجم مشكلة العمالة الوافدة – إذ نلاحظ التفاوت من بلد إلى اخر، فبعد ان كان حجم العمالة الوافدة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي يتراوح بين(١٨% –٢٠%) من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي، اصبح في بداية القرن الحادي والعشرين يتراوح بين (٤٠% و٨٠%) في بعض دول المجلس [٧] .

وتشير التقديرات إلى أن العمالة الوافدة قد شهدت قفزات متتالية في حجمها في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفعت من ١. ١ مليون عامل وافد عام ١٩٧٥ يمثلون١.٣٨% من إجمالي العمالة إلى ٤.٥ ملايين يشكلون ٢.٧٠% عام ١٩٩٠،

ومن٢.٦ ملايين عامل عام ١٩٩٣ إلى ٣.٧ ملايين عام ١٩٩٧ يمثلون ٧٠% من إجمالي العمالة و٣٤% من إجمالي عدد السكان بحسب الدراسة الصادرة عن منظمة العمل العربية عام ٢٠٠٠، فيما قفز إجمالي عدد العمال الوافدين إلى دول المجلس – طبقا لآخر الإحصائيات – إلى٥.١٢ مليون، يشكلون نحو ٥.٣٨% من مجموع سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست، تستضيف السعودية حوالي ٧ ملايين منهم يمثلون نسبة ٣٠% من إجمالي عدد السكان في المملكة، في حين بلغ عددهم في الإمارات١٤٨.٢ مليون أي نحو ٨٠% من مجموع عدد السكان، ويوجد في الكويت٤٧٥.١ مليون يشكلون حوالي (٦٣% من عدد السكان)، أما قطر فيها ٤٢٠ ألف أي ما نسبته ٧٢% من مجموع السكان، وفي البحرين ٢٨٠ ألفايشكلون ٣٦% من السكان، فيما يوجد في سلطنة عُمان ٦٣٠ ألف عامل يشكلون ٢٦% من إجمالي عدد السكان. وتختلف نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي العمالة من دولة خليجية إلى أخرى، ففي الإمارات وصلت هذه النسبة إلى أقصاها على مستوى دول مجلس التعاون، بل العالم كله؛ إذ بلغت ٩١% من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠٠٣ مقارنة بـ ٨٩% عام ١٩٩٠ و٨٤% عام ١٩٧٥، فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للعمالة خلال الهدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٣) نحو ٤.٨% في حين لم يتجاوز معدل النمو السكاني في الدولة نسبة٧.٦%، كما بلغت نسبة العمالة الوافدة في الإمارات كنسبة من إجمالي العمالة في دول الخليج ككل نحو ٢١% عام ١٩٧٥، وما يتراوح ما بين(١٥ – ١٦%) خلال الهدة من (١٩٨٠ – ١٩٩٠) ، قبل أن تشهد هذه النسبة طفرة ملحوظة لتصل إلى ٢٩% عام ٢٠٠٢ ويرجع هذا الطلب المتزايد على العمالة في الإمارات إلى عوامل عدة، فعلاوة على العوامل السابق ذكرها ، هناك عوامل جديدة، مثل: ظهور أعداد كبيرة من المناطق السياحية والحرة التي يديرها الوافدون، وازدهار قطاع الخدمات المالية والتجارية؛ إذ يتركز نحو ٦٠% من العمالة الوافدة في الدولة في هذه القطاعات . وتأتي قطر في المرتبة الثانية من ناحية تفاقم هذه الإشكالية؛ إذ تبلغ نسبة العمالة الوافدة نحو ٩٠% من مجموع القوى العاملة فيها ، تليها الكويت بنسبة ٦٦%. وقد ارتفعت هذه النسبة – طبقا لتقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي – لتصل إلى نحو ٣.٧٣% من مجموع عدد السكان و٩.٧٩% من إجمالي عدد العمالة البالغ٤٦٦.١ مليون عامل في نهاية ٢٠٠٣، كما أكدت دراسة أكاديمية نشرت في نوفمبر ٢٠٠٤ أن جملة القوى العاملة في الكويت

بلغت في عام ٢٠٠٢ نحو ١٣٦٤٢٩٠ عاملاً توزعت بين ٢٦٥٤٧٨ كويتيًا بنسبة ٤.١٩% مقابل ١٠٩٨٨١٢ غير كويتي بنسبة ٦.٨٠%، فيما تشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي الخليجي لعام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ إلى ارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة من ٧٠% عام ٢٠٠٠ إلى ٧١% عام ٢٠٠١ و٢.٧٢% عام ٢٠٠٢ وفي سلطنة عُمان، ورغم الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو العمالة الوافدة ومن ثم نسبتها إلى مجموع القوى العاملة، فإن هذه النسبة ظلت مرتفعة؛ إذ بلغت نحو ٢.٧٩% و٤٥.٧٩% و٩.٧٩% و٧.٧٨% أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي. ولا يختلف الوضع كثيرًا في مملكة البحرين، إذ أوضحت الدراسة التي أجرتها مؤسسة ماكينزي العالمية للاستشارات بتكليف من وزارة العمل حول سوق العمل في المملكة ، ونشرت نتائجها في شهر يناير ٢٠٠٤، أن العمالة الوافدة تستحوذ على ١٩٨ ألف فرصة عمل ، أي٩.٦٤ % من إجمالي فرص العمل في المملكة التي تقدر بنحو ٣٠٥ آلاف فرصة عمل، فيما يستحوذ البحرينيون على ١٠٧ آلاف فرصة عمل بنسبة ١.٣٥% فقط، كما كشفت الدراسة أن نسبة البطالة في البحرين تتراوح ما بين (١٣ – ١٥%) من إجمالي حجم القوى العاملة الوطنية التي قدرتها الدراسة بما يتراوح بين ما (١٢٣ – ١٢٧) ألف شخص أي أن نسبة العاطلين عن العمل من المواطنين لاتتعدى ١٠% فقط من حجم العمالة الوافدة في المملكة. من جانبها تمثل المملكة العربية السعودية أكبر سوق للعمالة الوافدة في منطقة الخليج، إذ تستوعب وحدها ما يزيد على نصف إجمالي عدد هذه العمالة بما يتراوح ما بين (٧ و٨. ٨) ملايين نسمة يشكلون ما يتراوح ما بين ٧.٦٢% و٧٢% من إجمالي القوى العاملة، فيما قدر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ نسبة العمالة الوافدة في المملكة بنحو ٧٠% من مجموع القوى العاملة. وبصفة عامة، توضح الأرقام والإحصائيات السابقة الاختلال الواضح في أسواق العمل الخليجية لجهة هيمنة العمالة الوافدة ليس فقط على هيكل القوى العاملة ، وإنما على البنية السكانية للمجتمعات الخليجية، بيد أن هذا الاختلال يأتي متزامنا مع اختلالات أخرى في هيكل وطبيعة تركيبة هذه العمالة الوافدة بشكل يضاعف من حدة التحديات والمخاطر التي تواجهها دول مجلس التعاون ولعل من أبرزها : هيمنة العمالة الآسيوية – المختلفة ثقافياً وحضارياً واجتماعياً عن دول المجلس – على هيكل وتركيبة العمالة الوافدة، وذلك على حساب العمالة

العربية؛ إذ تستوعب السعودية، تبعًا للإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل العربية ، حوالي ٤.٣ ملايين عامل آسيوي يمثلون ٩.٥٤% من إجمالي عدد العمالة الوافدة بالمملكة، في حين أن عدد العمالة العربية لا يتجاوز ٥.٢ مليون عامل يمثلون ١.٤٠% من حجم العمالة الوافدة. كما تسيطر العمالة الآسيوية على ٨١% من سوق العمل القطري، أصغر أسواق العمل في دول المجلس، في حين أن العمالة العربية في قطر لا تتجاوز نسبتها٥.١٤%، فيما تبلغ نسبة العمالة الآسيوية في سلطنة عمان ٢.٨١% في حين تبلغ نسبة العمالة العربية٨٧.١٣% كما كشف تقرير صادر عن غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي عن هيمنة العمالة الآسيوية على سوق العمالة في دولة الإمارات ؛ إذ شكلت العمالة الهندية النسبة الأكبر بنحو ٥٢% من مجموع القوى العاملة، تليها العمالة الباكستانية بنسبة ١٠% والعمالة الآسيوية ١٣% والعمالة العربية ١١% و٣% موزعة على الجنسيات الأخرى. من ناحية أخرى، تتركز النسبة الأكبر من العمالة الوافدة في دول الخليج في القطاع الخاص، فيما تشكل العمالة المواطنة نسبة ضئيلة في هذا القطاع مقارنة بنسبة مشاركتها في إجمالي قوة العمل، وتتفاوت هذه النسبة من دولة لأخرى، ففي الإمارات على سبيل المثال يشكل المواطنون٣.١% من العاملين بالقطاع الخاص متنازلين عن نسبة ٧.٩٨% للعمالة الأجنبية، فيما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص في سلطنة عُمان من٣.١٥% عام ١٩٩٦ إلى ٧.٢١% عام . ٢٠٠٢ كما يبلغ إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص في مملكة البحرين ٤.٢٢٩ ألف عامل يشكل الوافدون غالبيتهم (١٦٦. ٢ ألفا) أي بنسبة ٤.٧٢% فيما يمثل البحرينيون نحو ٦.٢٧% منهم ، وفي المملكة العربية السعودية تشكل العمالة الوافدة ما يزيد على ٨٠% من نسبة العمالة في القطاع الخاص. وقد خلقت كل هذه الاختلالات تحديات ومخاطر إضافية لدول مجلس التعاون، بعضها ذو طبيعة سياسية وأمنية من قبيل: طمس الهوية ، وتحلل الشخصية الخليجية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بدعوى حماية هذه الجاليات التي قد تكون مستقبلاً عنصر ضغط على صناع القرار الخليجي، وإثارة النزعات الدينية والطائفية فيما بينها، وقد يكون أخطرها – في ظل العولمة والنشاط المكثف لجمعيات حقوق الإنسان – الضغوط التي قد تتعرض لها دول المجلس من قبل بعض الدول والمنظمات لتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة تلك المتعلقة بتوطين العمالة ، وبعضها الآخر ذو

طبيعة اجتماعية وثقافية من قبيل غلبة الطابع الأجنبي بعاداته وتقاليده وأعرافه على المنظومة القيمية السائدة، إذ تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خل يجية هي الإمارات وقطر والكويت إلى أقليات داخل أوطانها، ولا تزيد نسبها على ٥.١٨% و٣٠% و٨.٣٤% من مجموع سكان هذه الدول على الترتيب عام ١٩٩٩، إلى جانب التأثير السلبي لاستخدام المربيات والخادمات الآسيويات في الأسرة عامة والنشء الخليجي بشكل خاص، وبعضها الثالث ذو طبيعة اقتصادية تتمثل في تفاقم معدلات البطالة ، فضلاً عن استنزاف الموارد الاقتصادية الخليجية عبر عملية التحويلات المالية ، التي قدرت بـ ٢٧ مليار دولار سنوياً عام ٢٠٠٢، الأمر الذي يفرض على دول مجلس التعاون تكثيف جهودها على المستويين الفردي والجماعي للتصدي لهذه القضية، وما تثيره من إشكاليات متنوعة على المستويات كافة[٨].

ويقدر عدد الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي ١٧ مليون شخص عام ٢٠٠٥ وأنه ستتجاوز ٣٠ مليون عامل بعد عشر سنوات[٩].

والجدول (١) يوضح معدلات مقارنة وتنبؤات لعدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام ٢٠١٥ مقارناً بعدد العمال الوافدين، وهو يوضح أن إجم الي عدد المواطنين سيصل إلى ٦٥٣.٩٢٦ الف كما سيبلغ عدد الوافدين منهم ٤٠٣.٤٥٥ الف بحلول عام ٢٠١٥، أي أن مجموع المواطنين والوافدين معاً سيصل إلى ٥٤٧٩٤ نسمة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا الجدول قد تم إعداده عام ١٩٩٨ وأن هذه النسب في عام ٢٠٠٥ قد فاقت حتى ما كان متوقع إذ كان من المتوقع أن تبلغ بالنسبة العمالة الوافدة في دولة الإمارات مثلاً نسبة ٧٢% من إجمالي السكان إلا أنها بلغت ٨٠ %، كما كان من المتوقع أن تبلغ نسبة العمالة الوافدة في دولة الكويت، ما نسبته ٥٩ % من عدد السكان في حين يشير الواقع إلى أنها بلغت ٦٣ % من إجمالي عدد السكان.

جدول (١)

عدد المواطنون والمهاجرون في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ والتوقع لغاية ٢٠١٥ (بالألف نسمة)

الدولة	٢٠٠٠			٢٠٠٥			٢٠١٠			٢٠١٥		
	مواطنون	مهاجرون	إجمالي	مواطنون	مهاجرون	إجمالي	مواطنون	مهاجرون	إجمالي	مواطنون	مهاجرون	إجمالي
الإمارات	٧٤٨	١٦٣.٢	٩١١.٢	٨٨٢	٦٣٢.٢	٥١٤.٣	٠٤٨.١	٠٥١.٣	٠٩٩.٤	٢٤٦.١	٤٥٢.٣	٦٩٨.٤
البحرين	٤٣٠	٢٩٦	٧٢٦	٤٩٤	٣٤٨	٨٤٢	٥٦٣	٣٩٣	٩٥٦	٦٣٩	٤٣٥	٠٧٤.١
الكويت	٨٢٩	١٧٤.١	٠٠٣.٢	٩٦٧	٤٢٩.١	٣٩٦.٢	١٠٩.١	٦٥٦.١	٧٦٥.٢	٨٦٤.١	٨٦٤.١	١٣٨.٣
السعودية	٠٩٦ .١٦	٢٧٣.٧	٣٦٩.٢٣	١٨٠.١٩	٢٨٢.٩	٤٦٢.٢٨	٨٩٧.٢٢	٠٢٣.١١	٩٢١.٣٣	٢٦٤.٢٧	٦٥٧.١٢	٩٢١.٣٩
عُمان	١. ٨٨٢	٨٥٩	٧٤١.٢	٢٥٨.٢	١٢٣.١	٣٨١.٣	٧٣٠.٢	٢٧٠.١	٠٠٠.٤	٢٧٩.٣	٤٠٢.١	٦٨١.٤
قطر	١٥٩	٦١٤	٧٣٣	١٨٨	٧٦٥	٩٥٣	٢١٨	٩٠٩	١٢٧.١	٢٥٤	٠٢٨.١	٢٨٢.١
المجموع	٢٠١٤٤	١٢٣٧٩	٣٢٥٢٣	٦٧٠٧	١٥٥٧٩	٢٢٢٨٦	٧٨٤.٨٠٨	٠٠.١٣١٩	٩١٣.١٠٠١	٦٥٣.٩٢٦	٤٠٣.٤٥٥	٥٤٧٩٤

الشكل (١)

أعداد السكان المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي (بالألف نسمة)

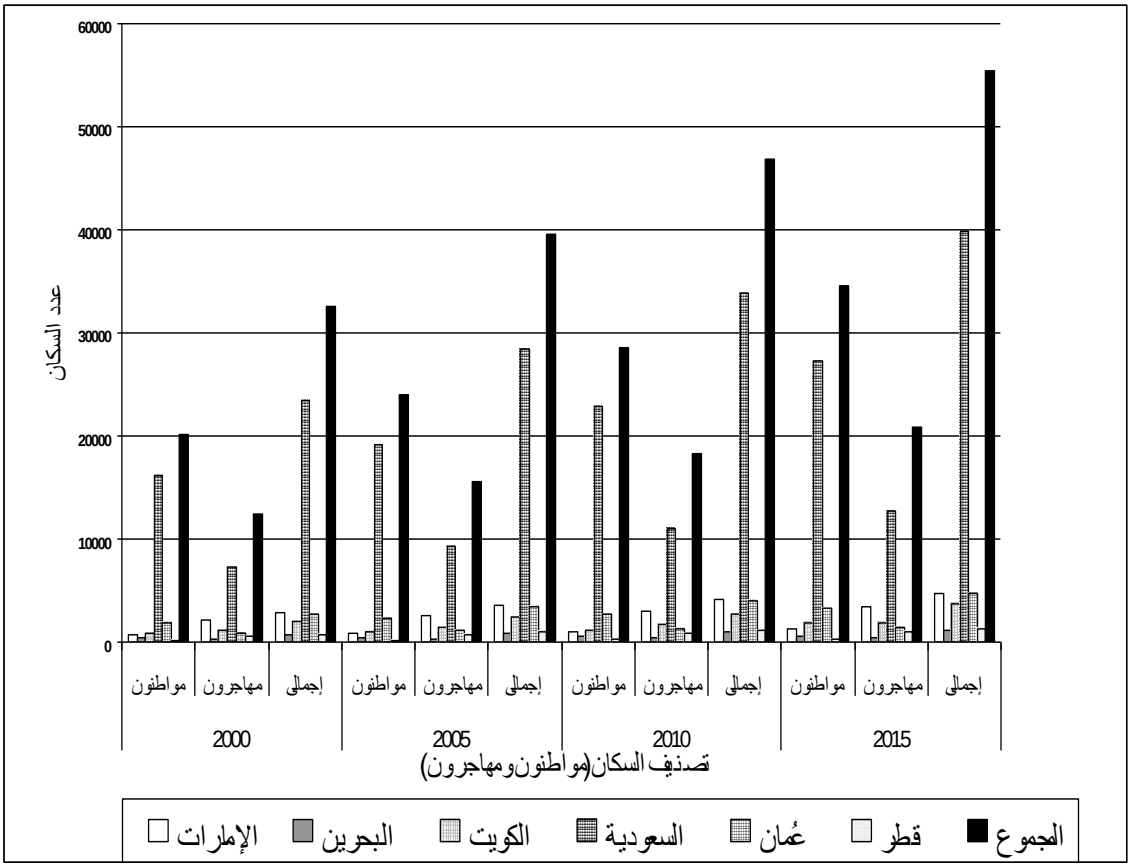

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات الجدول (١)

وتعتمد عملية التنمية الاقتصادية في أي مكان في العالم على العنصر البشري بشكل أساسي، إذ لا يمكن أن تتم بدون وجود العنصر البشري المؤهل والقادر على التعامل مع عملية التنمية بمختلف جوانبها ، وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تأهيل وتطوير الموارد البشرية وإعداده لسد احتياجات أسواق العمل من العمالة الوطنية الماهرة إذ يتم إنفاق أكثر من بليون دولار سنوياً على برامج التدريب والتأهيل ، وعلى الرغم من محاولات دول مجلس التعاون الخليجي العمل على جعل العمالة الوطنية هي الأولى في أسواقها إلا أنها مازالت تعتمد على العمالة الوافدة من العديد من أنحاء ا لعالم مما يؤدي إلى استنزاف للموارد الاقتصادية للدولة ونقلها إلى الخارج إذ تقوم العمالة الوافدة بتحويل أموالها التي تحصل عليها إلى بلادها إذ بلغت قيمة تحويلات العاملين في

دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقارنة مع ٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وقد بلغت التحويلات من السعودية بنسبة ٦٣% من إجمالي التحويلات عام ٢٠٠٤ إذ بلغت نحو ١٩ مليار دولار، وقد بلغت في الإمارات نحو ١٥% بقيمة ٥.٤مليار دولار تقريباً، وفي باقي دول المجلس ٢٢% بواقع ٥.٦ مليارات دولار، وهناك تحويلات تمت بصورة غير رسمية بلغت عام ٢٠٠٤ حوالي ٤.٥مليارات دولار ، وقد شكلت تلك التحويلات نسبة ٨% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون، ويبلغ عدد العاملين الأجانب في دول المجلس حوالي ١٢ مليون عامل معظمهم من الدول الآسيوية، ويرتفع ذلك العدد بمعدل سنوي بنسبة ٥% إذ من المتوقع أن يصل ذلك العدد إلى ١٨ مليون عامل خلال عشر سنوات ، أي أنهم سيمثلون ما يزيد عن ٥١% من حجم السكان في دول مجلس التعاون ، ولقد اختلفت الآراء حول العمالة الوافدة عما إذا كانت تمثل فائدة للدولة التي تأتي إليها أم عبئاً على اقتصادات هذه الدول لما يترتب عليها من خروج أموال كثيرة إلى خارج الاقتصاد في شكل تحويلات ، لذلك تحاول دول مجلس التعاون الخليجي وضع الآليات الاستثمارية التي يمكن لها أن توظف مدخرات العمالة الوافدة بما يوفر مصلحة لاقتصاداتها وللمودعين ، ويتم ذلك عن طريق استحداث آليات جديدة، ويلاحظ أن هناك من ينظر إلى العمالة الوافدة على أنها كيانات اقتصادية منتجة تعود بالنفع على الدول التي تستقبلها ، ولا يمكن النظر إليها على أنها تمثل استنزافاً للموارد الاقتصادية للدولة وخاصة أن الدول الخليجية في حاجة ماسة للعمالة الوافدة فضلاً عن أهمية التحويلات التي تقوم بها تلك العمالة بالنسبة للدول المستقبلة لها والتي تعادل أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي، ونجد أن مشكلة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون تعتبر مشكلة صعبة إذ لا تستطيع دول مجلس التعاون الاستغناء عن تلك العمالة لعدم وجود بديل لها من العمالة الوطنية فضلاً عن تقبل العمالة الوافدة إلى أجور أقل بكثير بما يقبله مواطن تلك الدولة بالإضافة إلى وجود القدرة والمهارة في العمل لدى العمالة الوافدة، ومن ثَّم يجب على دول مجلس التعاون الاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب للقوى العاملة الوطنية لمواجهة احتياجات السوق ولقد اتخذت في هذا الاتجاه الكثير من الخطوات إذ تم وضع العديد من البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية وزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال الآتي[١٠]:

١- تغير مناهج وبرامج التعليم لمواكبة احتياجات السوق.
٢- إعداد دراسات دورية وميدانية لسوق العمل لمعرفة خصائصه ومشكلاته والعمل على حلها.
٣- وضع تطبيق نظام للحوافز الذي من شأنه أن يشجع القطاع الخاص على رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل.
٤- رفع معدلات الرواتب بالقطاع الخاص بما يقارب من القطاع الحكومي لجذب المزيد من العمالة الوطنية.

وبهذا نلاحظ إن قضية العمالة الوافدة – لا تزال – إحدى أهم القضايا والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي على المستويين الوطني والخليجي ، خاصة بعد أن أصبح حجم هذه العمالة بها من الضخامة بحيث أضحت تشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، بل في بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان، إذ تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خليجية، هي: الإمارات، وقطر، والكويت إلى أقليات داخل أوطانها وبنسب لا تزيد على ٥.١٨% و٣٠% و٨.٣٤% من مجموع سكان هذه الدول على الترتيب، فيما اعتبر أكبر وأخطر هجرة للعمل في العصر الحديث ، ورغم الإقرار بأهمية الدور الذي أدّتهُ هذه العمالة في عملية البناء والتنمية والتحديث في دول مجلس التعاون ، في الوقت الذي كان يصعب فيه على التركيبة السكانية الوطنية أن تستجيب لاحتياجات التنمية المختلفة نتيجة قلة أعدادها ونقص الخبرات والمهارات بين صفوفها ، ومساهمتها – أي هذه العمالة – من ناحية أخرى في تعزيز الدور الإيجابي لدول المجلس على المستويين العربي والإقليمي ، إذ لعبت التحويلات المالية التي قامت هذه العمالة بضخها في اقتصادات دولها الوطنية دوراً مهماً في تحسين مستويات المعيشة فيها وتخفيض مستويات ألفقو والبطالة، كما مثلت هذه التحويلات مصدر اً مهماً للدخل القومي في الدول المصدرة للعمالة كما ذكرنا سابقاً، التي يعتمد عدد كبير منها عليها كجزء مهم من الإيرادات ، وهو أمر يحسب لدول مجلس التعاون، وهو الدور الذي أشادت به العديد من المنظمات والجهات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ورغم ذلك ، فإن الاعتماد شبه الكلي على هذه العمالة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي كما ذكرنا

سابقاً وحتى الآن، خلق سلسلة من الاختلالات نجم عنها مجموعة من الآثار والتحديات الخطيرة لدول المجلس ذات طبيعة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد بذلت دول المجلس في هذا الشأن جهوداً ضخمة، سواء من خلال الارتقاء بالعمالة المواطنة كي تصبح أكثر مواءمة لمتطلبات السوق الخليجية، أم الحد من استقدام العمالة الأجنبية ، والتصدي لمخاطرها، وإحلال العمالة الوطنية محلها، غير أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها المرجوة نظراً لغياب وحدة الهدف بين حكومات هذه الدول وبين القطاع الخاص ووكالات استقدام العمالة فيها، ناهيك عن عزوف المواطنين عن الامتهان ببعض الأعمال التي ينظرون إليها نظرة متدنية ، فضلاً عن نقص الجهود الشعبية خاصة من قبل منظمات المجتمع المدني الداعمة لخطط الإصلاح والتوطين . وعلى ذلك فقد برزت تهديدات وتحديات قد تصبح في المستقبل القريب من المستحيل التعاطي معها، مما يهدد بطبيعة الحال أمن دول مجلس التعاون واستقرارها وجهودها لتحقيق التنمية الشاملة إذا لم يتم التعامل معها بجديد وإيجابية(١١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدفق العمالي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لابد وأن ينحسر تدريجياً لعوامل عدة منها النمو السكاني لمواطني هذه الدول، وصعوبة إيجاد فرص عمل، وسياسة الإحلال التي تمت بالفعل في دول كالكويت والسعودية والبحرين وعمان والإمارات، وتدريب أبنائها على دورات وبرامج تدريبية، ذات طابع فني ومهني وتغير وجهة نظر أبناء دول مجلس التعاون الخليجي نحو العمل اليدوي والذي يتطلب جهداً بدنياً وذلك بسبب الحاجة إلى العمل والاعتماد على النفس فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين، والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية الضاغطة جعلت هذه المؤشرات مجتمعة إلى الاتجاه نحو العمالة الوطنية، والتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة قدر الإمكان ولكن هذا يتطلب سنوات كثيرة قد تصل إلى ٥٠ سنة قادمة(١٢).

وفيما يخص تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون و معدلات نموها ، فإن الجدول (٢) يبين حجم هذه التحويلات:-

جدول (٢)

حجم التحويلات النقدية للعمالة الوافدة في مجلس التعاون و معدلات نموها للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٦

السنة	تحويلات دول مجلس التعاون (مليار دولار)	المدة	معدل النمو %
١٩٧٥	٦.١	١٩٧٩-١٩٧٥	%٣٣١.٢٥
١٩٨٠	٩.٦	١٩٨٤-١٩٨٠	%٤٣.٤٧
١٩٨٥	٩.٩	١٩٨٩-١٩٨٥	%٦٨.٦٨
١٩٩٠	٧.١٦	١٩٩٤-١٩٩٠	%٤٥.٥٠
١٩٩٥	٣.٢٤	١٩٩٩-١٩٩٥	%١.٢
٢٠٠٠	٦.٢٤	٢٠٠٣-٢٠٠٠	%١٠.٥٧
٢٠٠٤	٢.٢٧	٢٠٠٤	%١٢٠.٢٢
٢٠٠٥	٩.٥٩	٢٠٠٥	%٠.١٦٦
٢٠٠٦	٦٠	٢٠٠٦	

الشكل (٢)

معدلات نمو التحويلات النقدية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي للهدة (١٩٧٥-٢٠٠٦)

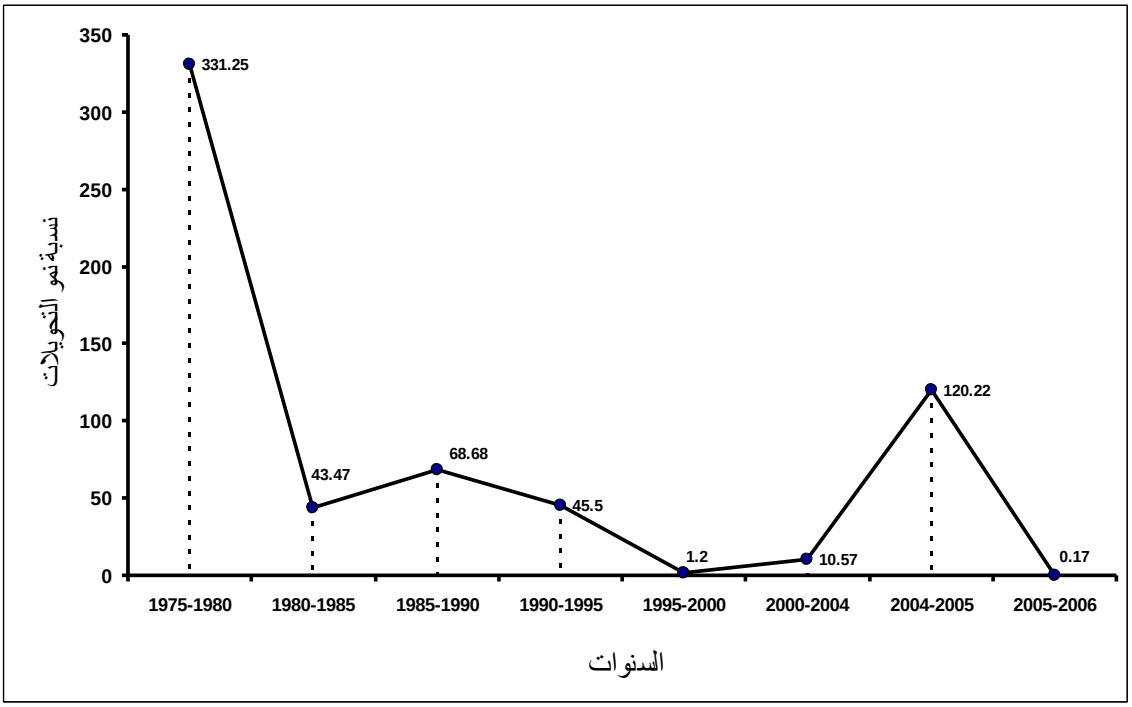

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات الجدول (٢).

نلاحظ ان الاتجاه التنازلي العام هو السائد خلال الهدة ١٩٧٥-٢٠٠٦ مع اختلاف معدلات النمو في حجم التحويلات، وان دل هذا التصاعد على شيء فهو الازدياد الكبير في اعداد العاملة الوافدة وبصورة تصاعدية كبيرة أخذت بالارتفاع تدريجياً منذ السبعينات والثمانينات، اما في فترة التسعينيات فقد أخذت بالتراجع بعد احداث الخليج، ولكن بعد هذه الفترة أخذت بالارتفاع مرة اخرى بسبب عمليات التنمية المستمرة التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي . ففي الهدة ١٩٧٥-١٩٨٠ تزايدت التحويلات بشكل كبير من ٦.١مليار دولار في البداية إلى ٩.٦مليار دولار، وبلغ متوسط حجم التحويلات السنوية خلال هذه الفترة حوالي ٣.٤ مليار دولار وبلغ متوسط معدل النمو خلال الهد ة ٣٣١. ٢٥% تقريباً. أما في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٥ فقد شهدت مستويات التحويلات نوع من الاستقرار والثبات، وبلغ المتوسط السنوي لحجم التحويلات ٦.٩ مليار دولار ومتوسط معدل النمو٤٧.٤٣%. تزايدت التحويلات بشكل كبير ، لتصل إلى ٧.١٦مليار دولار لعام١٩٩٠وبمتوسط معدل نمو حوالي ٤٤% تقريباً. وخلال الهدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ وهي مرحلة من الاستقرار النسبي إذ قدر متوسط حجم التحويلات بحوالي ٢.٢٤ مليار دولار في السنة، وبمتوسط معدل النمو ٢.١%، أما في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤ فقد بلغ حجم

التحويلات فيها حوالي ٢٧ مليار دولار. واخذ حجم هذه التحويلات بالارتفاع إذ ارتفع إلى ٥٩. ٩ عام٢٠٠٥ وبهذا بلغ معدل النمو عن عام ٢٠٠٤ بنسبة ١٢٠% اما في عام ٢٠٠٦ فقد بلغ حجم التحويلات ٦٠ مليار دولار بارتفاع قليل عن عام ٢٠٠٥ أما معدل نمو حجم التحويلات للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦ فقد بلغ ١٤٤% وهنا نلاحظ الارتفاع المتزايد بسبب ازدياد إعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويبين الجدول (٣) أثر تحويلات العمالة الوافدة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

جدول (٣)

أثر التحويلات النقدية للعمالة الوافدةفي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٧٥ -٢٠٠٦

السنة	دول مجلس التعاون		
	تحويلات العمالة مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٥	٦.١	٧٤	%٢
١٩٨٠	٩.٦	٣ .٢٣٢	%٣
١٩٨٥	٩.٩	٨ .١٥٥	%٦
١٩٩٠	٧.١٦	٩ .١٨٠	%٩
١٩٩٥	٣.٢٤	١ .٢٢٢	%١١
٢٠٠٠	٦.٢٤	٩ .٣٢٣	%٨
٢٠٠٤	٢.٢٧	٩ .٤٠٧	%٧
٢٠٠٥	٩.٥٩	٥ .٦١٩	%٩
٢٠٠٦	٦٠	٦ .٧١٩	%٨

الشكل (٣)

نسبة التحويلات النقدية للعمالة الوافدة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٦)

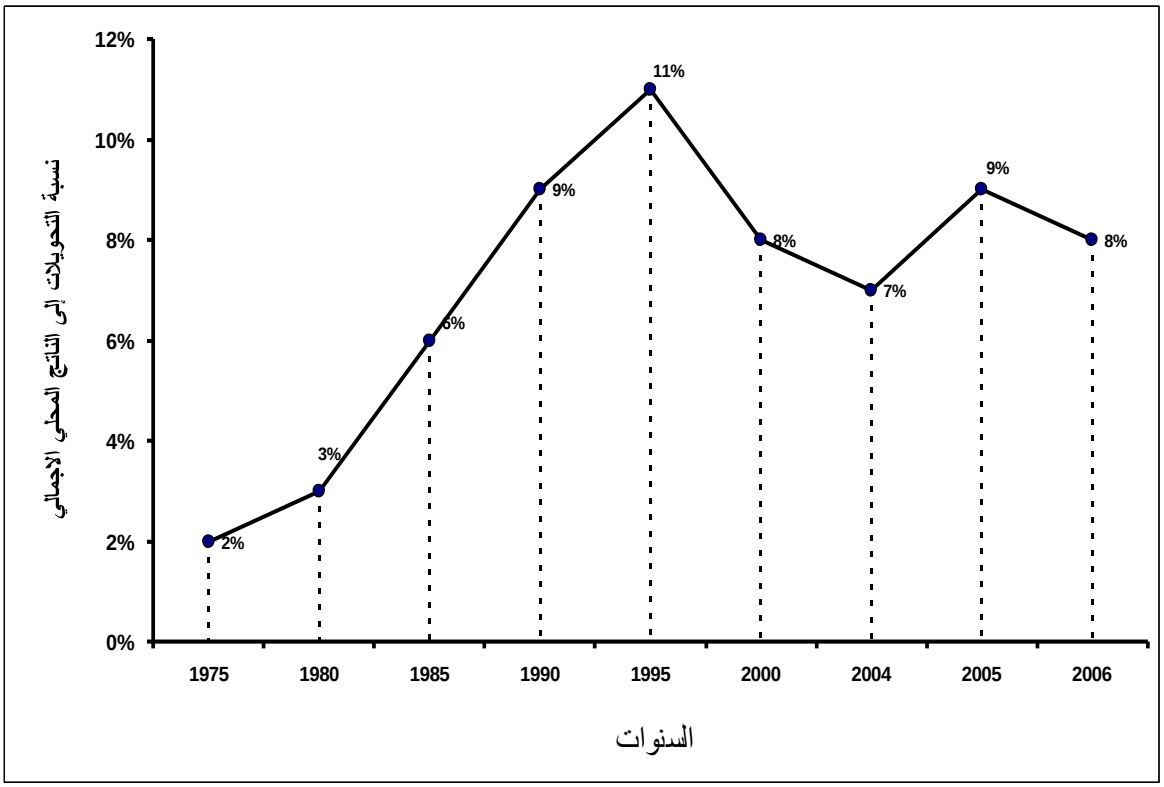

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات الجدول (٣).

يتضح من خلال الجدول (٣) أن تحويلات العمالة الوافدة تؤثر في اقتصادات دول مجلس التعاون بشكل ملحوظ، فقد شكلت نسبة تحويلات العمالة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون تسربا كبيرا تبلغ نسبته ٨% بالمتوسط خلال المدة (١٩٧٥-٢٠٠٦)، وهي تعُد أعلى نسبة للتحويلات سجلت في العالم. إذ أخذت هذه النسبة بالازدياد منذ عام ١٩٧٥ إذ بلغت٢% من حجم الناتج المحلي الإجمالي ٧٤ مليار دولار ثم أخذت النسبة بالازدياد حتى أخذت ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في دول مجلس التعاون عام ١٩٩٥ إذ بلغت ١١% من حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاستقرار الذي شهدته دول مجلس التعاون بعد أحداث الخليج عام ١٩٩٠.

ثانياً. أسباب انتشار العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي:

هنالك أسباب عدّة أدت الى الاعتماد على العمالة الوافدة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وفيما يلي أهمها:-

١- ازدياد العائدات النفطية منذ السبعينيات وتوظيفها في مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية والتوسع العمراني، فكان لا بد من وجود العمالة الوافدة الم اهرة وغير الماهرة وذلك رغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الاسكان والطرق وغيرها من مشروعات البنية الهيكلية ومختلف الخدمات الأخرى. (١٣)

٢- انخفاض اجر العمالة الوافدة بحيث يعد تدني اجور العمالة الوافدة الس بب الرئيس لجلب هذه العمالة ، ومن الاسباب الأخرى ايضاً هو سوء الاوضاع الاقتصادية وانخفاض الاجور وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة ، فضلاً عن ارتفاع الاجور وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات الصحية في الدول الخليجية(١٤).

٣- عزوف العمالة الوطنية عن العمل ببعض الوظائف والمهن الفنية والحرفية التي يقوم بها الاجانب، إذ ينظر المواطنون في دول المجلس إلى هذه الوظائف أو المهن نظرة دونية تأثيراً برواسب اجتماعية وثقافية قديمة ، ويفضلون في المقابل العمل في المجال الإداري والدوائر الحكومية، نظراً لتميز العمل الحكومي بالاستقرار الوظيفي والمزايا التصاعدية المشجعة. (١٥)

٤- عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل فعلى الرغم من ازدياد اعداد الخرجين سنوياً فأنهم لا يفون بالاحتياجات الحقيقة لسوق العمل، إذ نلاحظ ضعف اقبال شباب دول مجلس التعاون الخليجي على التعليم المهني ، وبهذا لا تتطابق مواصفات تحصيلهم الدراسي مع متطلبات مؤسسة العمل في حين نجد تلك الشروط تتوافر في العمالة الوافدة دون الحاجة إلى التدريب مما يوفر تكاليف التدريب. (١٦)

٥- البنيتان الثقافية والسكانية للمجتمعات الخليجية ، فعلى الرغم من ان عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي في تزايد مستمر ، لكنها تبقى ضئيلة مقارنة بالأعداد الهائلة من العمالة الوافدة فهي كما ذكرنا سابقاً تفوق عدد المواطنين في بعض دول المجلس،

ان قلة عدد السكان هذه في دول المجلس مع توافر ر أس المال كما ذكرنا سابقاً والتوجه إلى مشاريع استثمارية، كلها عوامل تتطلب بالتالي إلى اعداد كبيرة من العمالة غير المتوافرة في السوق المحلي. (١٧)

٦- الاعتماد على العمالة الاسيوية بشكل خاص يفوق العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا يعود الى أسباب عدة أهمها: (١٨)

أ. إن اغلب الدول العربية عجزت ولأسباب متعددة ومختلفة ، عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدفع مسار التنمية وخاصة في مجال التعليم والتدريب المهني، فنظم التعليم والتدريب المهني في اغلب دول المنطقة العربية ما زالت غير قادرة على توفير عمالة مؤهلة ومدربة بشكل جيد لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الش ديدة في سوق العمل حالياً والتي تتطلبها الطفرة التكنولوجية الهائلة التي يعيشها العالم في الوقت الحالي.

ب. العلاقات التاريخية الناتجة عن قرب بعض الدول الآسيوية من دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ترغب الدول الخليجية في تنويع عمالها الوافدين لتخفيف ا لثقل السياسي لجنسية معينة، كما ترغب تلك الدول في الحد من توغلها في الصراعات العربية التي تنعكس عادة على علاقات جالياتها في الدول المضيفة للعمال.

ج. ان قوة العمل الآسيوية غير الماهرة تمثل عمالة رخيصة الثمن لأداء أعمال يرفض المواطنون القيام بها وبمستوى جودة أعلى مما يمكن ان تقدمه العمالة العربية في هذا الإطار، ونعني بها الأعمال اليدوية والحرفية والهامشية والمربيات وما غير ذلك من الأعمال البسيطة.

د. ان القوة الماهرة من هذه العمالة تشكل خبرات متراكمة وجاهزة للاستخدام يصعب الاستغناء عنها سريعاً إذ يتطلب استبدالها وقتاً وجهداً وتمويلاً كبيراً حتى تستطيع العمالة الوطنية أو حتى العربية امتلاك تلك الخبرات.

ثالثاً. الآثار الناجمة وأهم الحلول الممكن أتباعها عن استقدام العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد هجرة العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية إلى دول مجلس التعاون الخليجي واحدة من اكبر واخطر الهجرات للعمل في العصر الحديث فحجم تيار الهجرة للعمل في منطقة الخليج كبير مقارنة بالهجرات الحديثة الأخرى، ولكن أبعاد تشغيل العمالة الوافدة وخصوصاً الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي وخطورتها في حال كونها الغالبية العظمى من قوة العمل وتشكل نسبة كبيرة من مجتمعاتها يخشى ان استمرارية الاعتماد عليها سيترتب عليه انعكاسات أمنية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية على المدى الطويل، منها السلبية والأخرى ايجابية وسوف نتناول كل منها كالآتي:-

١. الآثار الايجابية

أ. للعمالة الوافدة الدور الأكبر في تحقيق معدلات النمو الراهنة في بلدان المنطقة وفي مرحلة انجاز مرافق البنية التحتية، هذا فضلاً عن إنها مكنت دول مجلس التعاون في مرحلة الانتقال الصعبة أي مرحلة ما قبل اكتشاف النفط واستغلاله إلى ما بعدها من الحصول على الخبرات الخارجية المتراكمة والجاهزة للاستخدام[١٩].

ب. الدور الايجابي للعمالة الوافدة بزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات المحلية والمساعدة في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية ومشروعات التنمية الانتاجية والخدمية المختلفة لدول المجلس من خلال سد النقص الكمي في العمالة الوطنية[٢٠].

ج. العمالة هي نافذة الحضارات الأخرى، إذ إنها تمثل احد الروابط الأساسية التي تربط منطقة الخليج العربي بمحيطها الآسيوي[٢١].

٢. الآثار السلبية:

أ. إن العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية تؤثر بصورة مباشرة وسلبية في ثقافة المجتمعات الخليجية من خلال تفوقها العددي، ويتضمن هذا الجانب الفكري والثقافي بحيث لا يمكن إغفال اثر وآثار وجود المدارس الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورغم إن هذه المدارس أنشأت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية إلا ان الواقع يقول بأن خطرها قد امتد إلى أبناء الخليج الأصليين وتؤثر في هو يته العربية[٢٢].

وقد ادت العمالة الوافدة إلى انقسام المجتمع الخليجي بل وانشطاره إلى ثقافات ولغات وأعراق مختلفة، وهذا ادى إلى طمس الهوية العربية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بدعوى حماية هذه الجاليات التي قد تكون مستقبلاً عنصر ضغط على صناع القرار الخليجي، واثارة النزعات الدينية والطائفية فيما بينها ، وقد يكون أخطرها في ظل العولمة والنشاط المكثف لجمعيات حقوق الانسان، للضغوط التي قد تتعرض لها دول المجلس من قبل بعض الدول والمنظمات لتوقيع الاتفاقيات ومعاهد الدولية خاصة تلك المتعلقة بتوطين العمالة. (٢٣)

ب. ان العمالة الوافدة وخاصة الأجنبية في دول المجلس تسببت في بعض الاحراجات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، وهناك مؤشرات دالة على المصاحبات السلبية للعمالة الوافدة التي تتمثل في وجود بعض الضغوط من قبل حكومات العمالة الوافدة لاستيعاب اعداد هائلة من العمالة والذي سوف يترتب عليه في المستقبل زيادة حجم العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية التي تعمل في خدمة المنازل، ومقدار الاعتماد عليها والنمط العام للتعامل معها من شروط عمل واجور سكن، كذلك وجود تجمعات عمالية من العمالة الوافدة من الجنسية الآسيوية وخاصة من شبه القارة الهندية بشكل واضح في المجتمعات الخليجية وخطورة هذه التجمعات في المستقبل على امن المنطقة واستقرارها، (٢٤)

ومن المشاكل التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي بسبب العمالة الوافدة غير العربية هي مشكلة النكسولايت(*)، إذ اعتبرت هذه الجماعة دول مجلس التعاون الخليجي العدو الثاني لها بعد الدولة الهندية من منطلق كونها دولة راسمالية تنمو وتزدهر من خلال استغلال الايدي العاملة الهندية الرخيصة التي تعاملها معاملة لا انسانية –على حد زعمهم، ومن المؤشرات التي تدل على الاضرابات العمالية الاخيرة التي كانت أكثر عنفاً وتـأسيساً وتنظيماً، إذ شارك في الاضراب ٨٠٠٠

(*) **النكسولايت: هم جماعة وافدة من الهند تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط الع مالي وتقوم بتحريض وتأجيج العمال والفقراء والعاطلين عن العمل وتدفع بهم نحو المواجهة العنيفة والمسلحة مع مؤسسات الدولة واجهزة الامن وتعتبر الحكومة الهندية هذه الجماعة اكثر خطورة من الارهاب حيث تسببت في مقتل ١٦٥ شخصاً عام ٢٠٠٥.**

عامل وشمل ١٧ موقع في دولة الإمارات واضراب اخر في دولة قطر إذ اضرب ٦٠٠ عامل اجنبي نصفهم من الهنود ، في عام٢٠٠٥ وكذلك وقوع اعمال عنف في دولة الكويت قام بها ١٠٠٠ عامل في بنكلاديش(٢٥).

وهناك مشكلة حقيقية ذات ابعاد امنية وهي دخول اع داد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة بطرق غير شرعية من خلال المنافذ البحرية التي لا تستطيع قوات خفر السواحل ان تمنع هذا التسلل غير الشرعي وخاصة من دول الجوار وان كان محدوداً الا انه يحمل في ثناياه اخطاراً كبيرة وغير مرئية تهدد المجتمع ، فالدولة تعقد سلطاتها عليهم بحيث لا تستطيع تعقبهم أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة، والجانب الاخطر إذ كانو يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة مثل الذخائر والاسلحة أو المخدرات مما يؤثر في حالة الاستقرار والامن في المجتمع . ومن ناحية اخرى فأن الافراد الذين يتسترون عليهم داخل البلاد قد يفرضون عليهم القيام بأعمال مخلة بالشرف والاخلاق مما يساعد على انتشار الرذيلة والفساد. (٢٦)

ج. ان منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين ابناء دول المجلس بما يترتب على ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية على مواطني هذه الدول، وكذلك من المعروف ان العمالة الوافدة واسرها في دول المجلس تحصل على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة و المياه والكهرباء والاسكان والمواصلات والترفيه والامن وخدمات المرافق العامة وغيرها بلا مقابل أو بقابل رمزي فضلاً عن حصولهم على العديد من السلع والخدمات المدعمة من الدولة مثلهم في ذلك مثل المواطن العادي مما ادى إلى التضخم غير مسبوق تصعب السيطرة عليه، إذ تستفيد العمالة الوافدة من هذه الخدمات، نتيجة لزيادة عددها، أكثر من المواطنين الذين هم ضيوفاً في اوطانها وتقف المعدلات المرتفعة لتدوير العمالة، وتدني مستوى المهارات وراء ضعف الانتاجية وتراجع مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني، وعدم تطورها و ملائمتها للمعايير التنافسية في الاسواق العالمية ، كذلك شهد الميزان التجاري للدول المستقبلية للعمالة الكثيفة عجزاً ملحوظاً ومستمراً نتيجة التوسع في عمليات الاستيراد من الخارج لسد الحاجات الغذائية والاستهلاكية للوافدين، ومن الغريب ان العمالة الوافدة بدأت تحتكر انشطة اقتصادية بعينها وباتت

تتحكم فيها، وبذلك خرجت هذه العمالة عن نطاق المهام والعقود التي جرى استقدامها وفقاً لها[٢٧].

د. تمثل التحويلات الخارجية للعاملين الاجانب في دول مجلس التعاون الخليجي احد ابرز الاثار الاقتصادية السلبية، إذ تمثل نسبة هامة من الايرادات السنوية لدول المجلس مما يشكل ضغطاً على موازين المدفوعات، إذ تشكل نزيفاً مستمراً لهذه الموازين والارصدة العملات الأجنبية فالتحويلات تؤدي إلى تخفيض ألفائض في الحساب الجاري بنسبة كبيرة، وقد تؤدي التحويلات إلى قلب الفلئض في الحساب الجاري إلى عجز، فمثلاً إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للدولة ٢٥٠ مليار دولار ومجموع الدخل السنوي من النفط نحو ١٢٢ مليار دولار فأن المبالغ المحولة إلى الخارج سنوياً تشكل نسبة كبيوة من الاموال والمدخرات وان هذه التحويلات تشكل نسبة عالية من موارد الدولة وتؤثر في اقتصادها بشكل ملحوظ إذ يشكل التسرب من الناتج عن هذه التحويلات ٦%من الناتج المحلي الإجمالي[٢٨]

رابعاً. الحلول الممكن أتباعها في التقليل من الآثار السلبية للعمالة الوافدة:

من الممكن بلورة استراتيجية خليجية للحد من ظاهرة العمالة الوافدة كما يلي: [٢٩]

١- وضع حد أدنى للأجور للمواطنين العاملين في القطاع الخاص، ورفع تكلفة استقدام وتشغيل الوافدين بزيادة رسوم الدخول والإقامة وتوجيه هذه الرسوم لتدريب قوى العمل الوطنية، وإلزام القطاع الخاص بتأمين خدمات الرعاية الصحية للوافدين من خلال مؤسسات تأمينية متخصصة.

٢- ربط المساعدات والحوافز الحكومية التشجيعية بما تحققه منشآت القطاع الخاص من تقدم في توطين العمالة الوطنية، وتقديم المساعدات والقروض الميسرة ، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لتشجيع الداخلين الجدد إلى سوق العمل الاستثماري في المشروعات الصغيرة ، وزيادة الدعم الحكومي لبرامج التدريب والتأهيل لطالبي العمل في القطاع الخاص وذلك من خلال تغطية جزء من تكاليف التدريب ودعوة القطاع الخاص للمساهمة في التمويل.

٣- إيجاد جهة حكومية تكون مسئولة عن وضع الخطط والبرامج وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإعداد الخريجين الجدد للعمل، والعمل على تزويد المؤسسات التعليمية

باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة لكي تعمل على وضع برامج تعليمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل، وعلى وضع الخطط السنوية بالتنسيق بين المؤسسات التعليمية في الدولة والجهات القائمة على التوظيف سواء الاتحادية منها أ م المحلية.

٤- العمل على زيادة فاعلية برامج تأهيل العمالة الوطنية للعمل في القطاع الصناعي مع تحقيق التوازن في الوقت نفسه بين متطلبات المشروعات الصناعية من العمالة الأجنبية الماهرة والرغبة في زيادة نسبة تشغيل العمالة الوطنية حتى لا تتأثر الخطط والبرامج الانتاجية لهذه المشروعات.

٥- اعتماد البديل الخليجي بمعنى قيام كل دولة خليجية عند حاجتها لعاملين غير مواطنين في القطاع العام أو الخاص باستطلاع إمكانية سد احتياجاتها من مواطني دول المجلس الأخرى عن طريق الاتصال الرسمي أو عن طريق الإعلان ومكاتب التوظيف والتشغيل فيها مع الأخذ في الاعتبار :

أ. ضرورة تسهيل نقل العمالة الوطنية بين دول المجلس، وإزالة القيود الحالية على انتقال الأيدي العاملة بين دول المجلس.

ب. ضرورة وجود تشريعات تضمن المعاملة المتساوية بين العمالة الوطنية والخليجية بما يحقق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني المجلس في غير دولهم.

ج. تحديد حد اعلى لبقاء العامل الاجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث لا يسمح باستمرار العامل عملة أكثر من ست سنوات كحد اقصى باستثناء التخصصات التي لا يمكن الاستغناء عنها.

د. ضرورة إنشاء مركز إقليمي يقوم على جمع وتبويب وتبادل المعلومات عن متطلبات سوق العمل الخليجي ورصد متغيراته في دول المجلس، ومعرفة واقع التركيبة العمالية الوافدة، والتركيبة السكانية والتوقعات المستقبلية لنمو العمالة المواطنة واحتياجات التدريب والإحلال.

هـ. إقامة مشروعات خليجية مشتركة بين مواطني دول المجلس واستخدام الأيدي العاملة الخليجية في العمل بهذه المشروعات.

و. تحديث سوق العمل في الدول الخليجية بما يخفف من حاجته للعمالة الوافدة الهامشية ويعجل من قدرته على خلق طلب على عمالة ماهرة ومدربة . ويحتم هذا أن تتزامن جهود الإصلاح الاقتصادي في الدول الخليجية مع تطوير أسواق قادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية لاسيما من قبل القطاع الخاص ، وفي الوقت نفسه تخفيف الاعتماد على العمالة الأجنبية. والحاق المرأة الخليجية في سوق العمل، إذ أن المرأة في منطقة الخليج ما زالت المورد البشري الذي لم يتم استغلاله على الرغم من قدرته على المساهمة في عملية التنمية والتطوير إذ أن دخول المرأة إلى سوق العمل لأداء الأعمال التي تناسبها وتتفق مع عادات وتقاليد المجتمع سوف يقلل من الاعتماد على العمالة القائمة بهذه الأعمال.

٦- الدعوة إلى تطبيق الضريبة على الدخل بالنسبة للعمالة الوافدة ، لانها تنفق معظم اموالها في اوطانها، وليس في الدول الموجودة فيه[٣٠].

٧- تؤدي الاسرة دوراً هاماً وخطيراً في مواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافدة الأجنبية تتمثل في قدرتها على وقاية ابنائها من خطورتها وذلك في غرس العديد من القيم والعادات والاخلاق ألفلضلة في شخصيات أبنائها[٣١].

خامساً. دور العمالة الوافدة في تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة:

تشهد دول الخليج اليوم ثورة عمرانية وفرت مئات من فرص العمل في هذه الدول ، وعلاوة على مشاكل التركيبة السكانية كان للثورة الاقتصادية ضريبتها بموجات جديدة من العمالة الرخيصة القادمة خاصة من الدول الآسيوية، للعمل في أعمال التشييد والبناء. فأحلام الرخاء والعيش الرغيد في دول الخليج تقود آلاف العمال الآسيويين ليشدوا الرحال إلى أرض الأحلام، وتتشكل المعادلة الاقتصادية في دول الخليج ودولة الإمارات تحديداً ، بطلب شديد لعنصر العمل الرخيص وسط وفرة أكبر من العرض الخارجي الآسيوي تحديدا. أصبحت دولة الإمارات في بؤرة الاهتمام الدولي اقتصاديا، لذا تعد قضايا العمالة الوافدة في دولة الإمارات من أكثر القضايا إثارة لاهتمام الرأي العام العالمي والمحلي[٣٢]

فمنذ تدفق النفط في البلاد عملت دولة الإمارات على استقدام العمالة الأجنبية للمساعدة في بناء البنية التحتية اللازمة لارساء القواعد الأساسية للدولة الحديثة والنهوض بمؤسساتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء لابنائها مشكلة في ذات الوقت شراكة مع

الدول المصدرة للعمالة وخصوصاً النامية منها وبما ساهم في انعاش اقتصادها وتنفيذ برامجها الوطنية للتنمية، وبلغ حجم التحويلات المالية الخارجية التي تجريها العمالة الأجنبية العاملة في دولة الإمارات بما يقارب حوالي ٢٢ مليار دولار سنوياً وتشكل القوى العاملة الوافدة اكثر من ٩٠% من إجمالي القوى العاملة في الدولة، ومن منطلق حرص الدولة الحفاظ على خصوصية المجتمع الإماراتي من المؤثرات الثقافية والاجتماعية المتصلة بخصوصيات القيم والاعراف التي تحملها هذه العمالة الأجنبية العاملة لديها والتي يمكن ان تؤثر بشكل او بأخر في النسيج الاجتماعي للدولة وعلى تركيبته السكانية وغيرها من المسائل الحساسة ذهبت الدولة نحو وضع العديد من القوانين والتشريعات التي تكفل استمرار بقاء هذه العمالة التي تستقبلها وتستضيفها كعمالة مؤقتة وليست مهاجرة خاصة انها لم تترك بلدانها من اجل غايات الهجرة والاستقرار في دولة الإمارات وانما بموجب عقود مؤقتة لاداء مهام واعمال محددة لتعود بعدها إلى اوطانها. (٣٣)

ولكن إجمالي القوى العاملة الوافدة في الدولة يعطي الإمارات صفة خاصة إذ تسهم هذه العمالة في انعاش اقتصاد بلدانها من خلال التحويلات التي تقوم بها. على الرغم من الاثار الثقافية والقيم والاعراف التي تحملها العمالة الأجنبية والتي يمكن ان تؤثر بشكل او بأخر في النسيج الاجتماعية للدولة وفي التركيبة السكانية وغيرها من المشكلات كما ذكرنا سابقاً، ومن المعروف ان قوة العمل هذه تشغل وظائف متنوعة تتر اوح بين الوظائف المنخفضة الاجر التي تتطلب حداً ادنى من المهارات والتعليم المهني التي تسلتزم معرفة فنية متقدمة للغاية، فضلاً عن الخبرة(٣٤)

ويرصد أعداد السكان في الإمارات – إذ كان عدد السكان عام ١٩٦٨م يقدر بحوالي ١٨٠ ألف نسمة وأرتفع العدد إلى ٥٥٨ ألف نسمة عام ١٩٧٥ وصل إلى مليون و ١٦٢٢ ألف نسمة عام ١٩٨٥ ومن بين هؤلاء ٣٧٢ ألف نسمة من المواطنين أي أن نسبة المواطنين كانت حوالي ٢٣% وبلغ عدد السكان عام ١٩٩٥م حوالي٢,٣٧٧,٤٥٣ وبلغت نسبة المواطنين حوالي ٢٤.٣٦ % وبلغت نسبة العرب ١٨,٩% في حين بلغت نسبة غير العرب ٥٥,٦٩%. تتطلب إيجاد الحلول الممكنة و المناسبة لهذه المشكلة . وتشير إحصائيات وزارة الداخلية أن إجمالي الأشخاص المتسللين إلى دولة الإمارات يتراوح بين ٧٣٢١ متسللا عام ١٩٩٦ و ٢٣١٧ شخص عام ١٩٩٧ و ١٩٢٣ شخص عام ١٩٩٧ و

١٦٦٤ شخص عام ١٩٩٨ في حين تراوح أعداد المقبوض عليهم خلال الفترة ذاتها حوالي ٦١٢١ متسللا عام ١٩٩٦ و ١٩٢٣ متسللاً عام ١٩٩٧ و ١٤٤٧ متسللاً عام ١٩٩٨ و بالنسبة للجنسيات يشكل الأفغان أعلى نسبة متسللين إذ بلغت نسبتهم في العام ١٩٩٨ (٥٥. ٩ %) من الإجمالي العام ، وعندما طرحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مبادرتها الأخيرة لتصحيح أوضاع العمال تقدم لها ما يقارب من ١٠٠ ألف شخص لتصحيح أوضاعهم إلى جانب ما يقارب ٢٠٠ ألف – إن صحت التقديرات ممن تم القبض عليهم وإبعادهم عن البلاد خلال تلك المدة [٣٥].

وتسجل الإمارات اليوم معدلات نمو مرتفعة إذ تشهد ثورة عمرانية ضخمة في السنوات الاخيرة اجتذبت مئات الاف العمال في مجال الإنشاءات، كما اجتذب النمو السريع ومعدلات الرواتب المرتفعة نسبياً مئات الاف الموظفين الآس ـيويين والعرب والغربيـين، إذ بلغ عـدد المواطنـين في نهـاية ٢٠٠٦ حوالي٥٦٣١ ألف نسمة أي نسبة المواطنين بحدود٤.١٥%، ويمثل الوافدون من دول شبه القارة الهندية وجنوب شرق اسيا حوالي ٧٥% من العمال الاجانب في حين تبلغ نسبة الهنود وحدهم ٥.٤٢%، اما نسبة العرب بين الوافدين٨.١٣% ونسبة الوافدين من الدول الأخرى ١١%، اما الإماراتيون يشكلون نسبة٢.١٨% من إجمالي اليد العاملة في البلاد عموماً متفاوتة بين الإمارات السبع، فالأجانب يتركزون خصوصاً في دبي وأبو ظبي والشارقة[٣٦]

وقد قدر معدل تحويلات العمالة الوافدة للفرد الواحد في دولة الإمارات العربية (٢٩٨١) دولار سنوياً وهذا المتوسط يُعد مناسباً وخاصة ان هناك عمالة عالية التخصص وتعمل في مجالات هامة مثل النفط وغيرها. وقد بلغ متوسط عدد المشتغلين بالدولة نحو (٦.٢) مليون عامل وقدرت نسبة العمالة الآسيوية لإجمالي العمالة الوافدة في الدولة حوالي ٩٠% منها ٧٠% من العمالة هي عمالة يومية غير ماهرة معظمها يعمل في قطاع المقاولات والمشاريع فضلاً عن خدمة المنازل، هذه العمالة تحول نحو ٨٥% من الدخل سنوياً خارج الدولة. وتقسم العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العمالة الآسيوية والعمالة العربية والعمالة الأجنبية الأخرى. [٣٧].

١. العمالة الآسيوية:

قدرت نسبة العمالة الآسيوية في دولة الإمارات بحوالي ٧٨% من إجمالي حجم العمالة الوافدة إذ تشكل عمالة كبيرة، ومن خصائص هذه العمالة انها عمالة رخيصة غير ماهرة وتعمل في مختلف المجالات مثل قطاع المقاولات والانشاءات والمشاريع والقطاع الخاص، وخدم المنازل، كما ذكرنا سابقاً. وتشكل ٩٠% من العمالة الآسيوية من افراد بدون اسرهم إذ تسكن هذه العمالة على تحويل جزء كبير من الدخل تقدر ما بين ٨٠-٨٥% ومع تدني دخولها على المستوى الفردي الا ان الحجم الكبير لهذه العمالة يضاعف حجم التحويلات، وهذه العمالة تقوم بتحويل معظم مدخراتها المتمثلة في الرواتب والاجور إلى موطنها الام، وتشكل هذه التحويلات من النقد الاجنبي أهمية كبرى في اقتصادات الدول التي تنتمي لها تلك العمالة ، وتصب في خدمة اقتصادات تلك الدول وتدعم الاحتياجات الأجنبية من النقد الاجنبي فيها وتحقق منافع كبيرة لها ، ولا سيما في خلق قوة شرائية وفرص عمل لشريحة اخرى من العمالة في الدولة نفسها ولذلك تحرص هذه الدول على استمرارية هذه العمالة[٣٨].

٢. العمالة العربية:

ان العمالة العربية هي المساهم الاكبر في تنشيط حركة السوق الإماراتية وانها اقل تأثيراً في نزيف السيولة لخارج الدولة ويقدر حجم العمالة العربية بدولة الإمارات ١٥% من إجمالي حجم العمالة الوافدة، إذ ان الاسرة العربية الوافدة تنفق ما بين ٥-٨ ألف درهم شهرياً داخل الدولة، وهذا يشكل نسبة كبيرة من دخل الوافد العربي وقد تبلغ في كثير من الاحيان ٩٠% من الدخل، إذ تتراوح تحويلات الوافدين العرب بين الحد الادنى ٥% والاعلى١٥% من الدخل وهي قليلة جد اً قياساً مع تحويلات الآسيويين والأجنبية الأخرى وذلك يرجع للخصائص التي تتمتع بها العمالة الوافدة العربية وهي كالآتي[٣٩]:

أ. عمالة ماهرة .

ب. ان الاسرة العربية تميل للاستهلاك وبذلك يشكل الانفاق على الاسرة الحجم الاكبر من انفاقها، وتشكل الإمارات المركز التجاري الأول والهام للدول العربية وتتميز بتنوع السلع والخدمات مما يجعلها سوقاً جإذبة للاسرة العربية.

ج. الجزء الاكبر من دخل الاسرة العربية الوافدة ينفق داخل الدولة على التعليم والصحة والخدمات الترفيهية.

د. يشكل موسم الاجازات للعمالة العربية قوة شرائية عالية لسوق الدولة ويعتبر موسماً نشطاً للسوق.

ثالثاً. العمالة الأجنبية الأخرى:

قدرت نسبة العمالة الأجنبية غير الآسيوية وغير العربية نحو ٣% من إجمالي العمالة الوافدة وتشكل من الأوربيين ومن القارة الأمريكية وقليل من القارة الأفريقية ، وهذه العمالة عالية التخصص وعالية الدخل وغالباً تتكون من عمالة فردية وليست اسر ، ويبلغ متوسط حجم تحويلاتهم مابين ٨٠-٨٥% من الدخل[٤٠].

ويمكن بيان متوسط نمو حجم التحويلات المالية من أسواق دولة الإمارات للعالم الخارجي للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) في الجدول(٤):-

الجدول (٤)

متوسط إجمالي التحويلات النقدية للعالم الخارجي (بمليار درهم) [٤١] للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

(القيمة بالمليار درهم)	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
تحويلات الملكية وعوائد التنظيم (أرباح وعوائد الشركات والمشاريع)	٩٨٠٠	١٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٢٣٠٠
تحويلات العاملين (الأجور والتعويضات للعاملين الأجانب)	١٦٨٠٠	١٧٧٠٠	٢٠٨٠٠	٢٢٩٠٠
تحويلات أخرى (الهبات والمنح للخارج بدون مقابل)	١٥٠٠	٢٢٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠٠
متوسط إجمالي التحويلات	٢٨١٠٠	٣٧٩٠٠	٥١٥٠٠	٥٨٢٠٠
نسبة التحويلات من الدخل القومي%	٩ .٩	٣ .١١	٧ .١١	٨ .١١

الشكل (٤)

متوسط التحويلات النقدية إلى العالم الخارجي

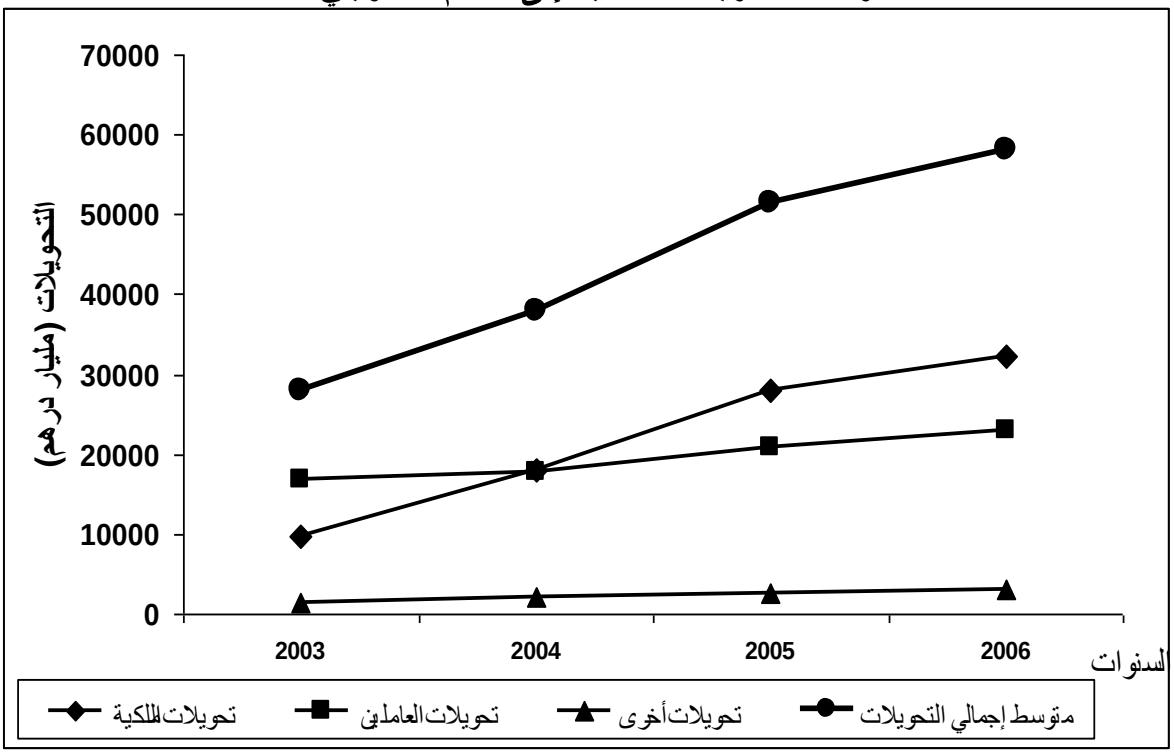

بلغ متوسط تحويلات دولة الإمارات للعالم الخارجي حوالي٥٨. ٢ مليار درهم عام٢٠٠٦ أي نسبة زيادة طفيفة تتجاوز ١٣%، أما عند مقارنته مع عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٣ فكانت نسبة الزيادة تتجاوز ٥٣% لعام٢٠٠٤ و١٠٧% لعام٢٠٠٣ .

وتصنف التحويلات المالية لدولة الإمارات إلى تحويلات الملكية وعوائد التنظيم التي تتمثل في ارباح وعوائد الشركات والمشاريع الأجنبية وتساهم بنسبة ٥٥% عام٢٠٠٦ من إجمالي التحويلات، في حين تساهم تحويلات العاملين المتمثلة في الاجور والتعويضات للعاملين الاجانب بنسبة٣.٣٩% عام٢٠٠٦ من إجمالي التحويلات للعالم الخارجي. اما التحويلات الأخرى التي تتمثل في الهبات والمنح خارج الدولة وبدون مقابل وتشكل نسبة ضئيلة تقدر بحوالي ١.٥% عام ٢٠٠٦ من إجمالي التحويلات.

أما متوسط إجمالي تحويلات أرباح الشركات من أسواق الدولة إلى الخارج ب٩٨٠٠ مليار درهم لعام ٢٠٠٣ إذ ارتفعت بنسبة ٦.٦٩% لتصل إلى ٣٢٣٠٠ مليار درهم عام ٢٠٠٦. في حين بلغت تحويلات الأفراد المالية من أسواق الدولة إلى الخارج ١٦٨٠٠ مليار دولار لعام٢٠٠٣ إذ ارتفعت بنسبة ٦.٢٦% لتصل إلى ٩.٢٢% مليار درهم لعام ٢٠٠٦.

ويبين الجدول (٥) اثر التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة:-

الجدول (٥)

اثر التحويلات النقدية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات[٤٢] للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(القيمة بالمليار درهم)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط الخام)	٢٦٣	٣٠٢	٣٣٦
التحويلات النقدية لدولة الإمارات	٠ .٣٨	٥ .٥١	٢ .٥٨
نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي %	٤ .١٤	٢ .١٧	٣ .١٧

الشكل (٥)

نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي

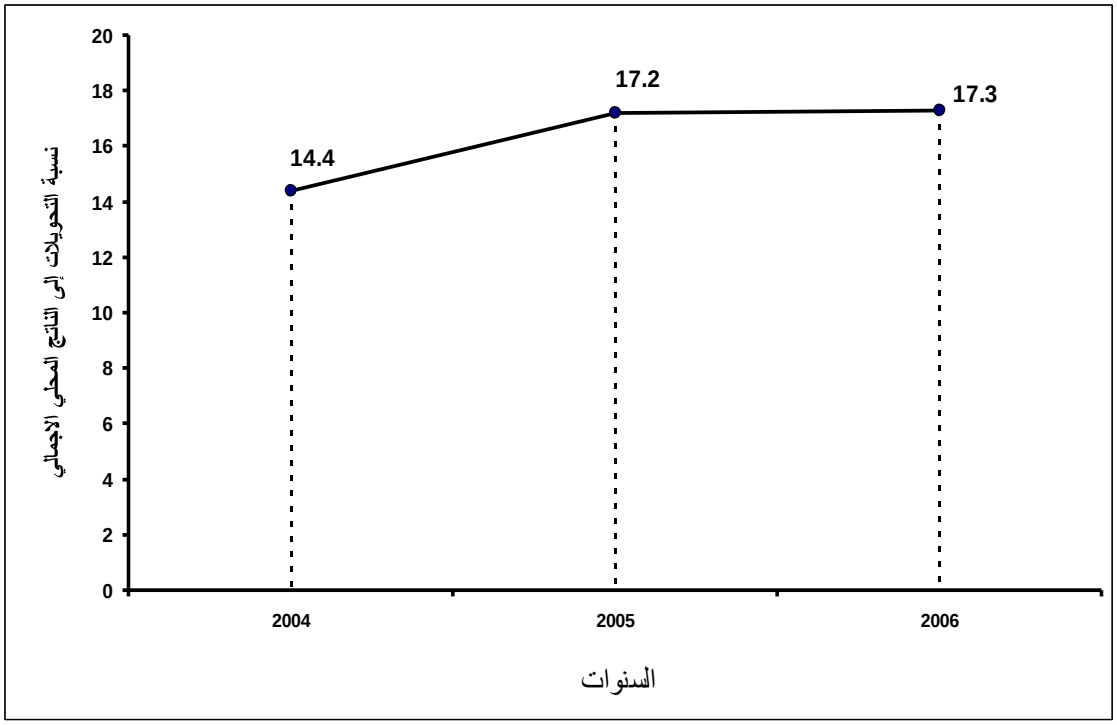

يتضح من الجدول اعلاه ان تحويلات ارباح وعوائد الشركات وتحويلات العمالة الوافدة تؤثر على اقتصاد دولة الإمارات العربية بشكل ملحوظ فقط شكلت نسبة تحويلات

العمالة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة كبيرة قدرت بنحو ٣.١٦% بالمتوسط خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، كما شهدت نسبة حركة التحويلات المالية للعالم الخارجي نسبة متزايدة تعادل ٣.١٧% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦ مقارنة بنسبـــة ٤.١٤% لعام ٢٠٠٤. وبالرغم من ارتفاع عدد السكان والزيادة الهائلة في عدد العمالة الوافدة الذي يرتبط عادة بلوتفاع حجم التحويلات الا ان الزيادة في معدل التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات الامر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمرحلتين خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

فالمرحلة الأولى هي عام ٢٠٠٤ إذ سجلت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متزايدة من السنوات السابقة بلغت حوالي ١٤. ٤%، اما المرحلة الثانية هي (٢٠٠٤-٢٠٠٦) إذ شهدت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متزايدة شكلت حوالي ١٧. ٢% عام ٢٠٠٥ عن عام ٢٠٠٤ اما عند مقارنتها مع عام ٢٠٠٦ فهناك تزايد طفيف إذ بلغت ١٧. ٣%.

ومع ذلك، تبقى هنالك بعض التحديات ضمن الاقتصاد الإماراتي. وأول هذه التحديات يتمثل في الحاجة إلى ضمان تدفق العمالة الوافدة والاستثمارات الأجنبية إلى البلاد حفاظاً على استمرارية بعض أوجه النموذج الاقتصادي المتبع ، بما فيها العمالة الرخيصة غير الماهرة، وتطوير قاعدة المهارات في بعض القطاعات المستهدفة . وهذا لا يتطلب فقط توفر بيئة أعمال مفتوحة، بل ايضاً المحافظة على المقومات التي جعلت من دولة الإمارات مكاناً جاذباً للوافدين وبمقدورهم تحمل نفقات المعيشة في هذه الدولة. وبهذا الخصوص، يلاحظ أن هنالك الآن بعض المخاطر التي تكتنف مقدرة الوافدين على توفير تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار. ويبدو أن السقوف التي تم فرضها على معدل ارتفاع الأسعار والإيجارات قد حققت نجاحاً محدوداً في كبح جماح التضخم. وفي حال لم يتم تبني إجراءات هيكلية في جانب العرض ، فإن التضخم المرتفع قد يترسخ مع مرور الأيام في توقعات المقيمين الأمر الذي يصعب من مهمة إجتثاثه من الاقتصاد[٤٣].

ويمكن للمقيمين من العمالة الوافدة بالاستثمار داخل الدولة في حال تم ذلك وفق تشريعات وقوانين ورقابة من قبل سلطات الدولة ، وفي ظل وجود ضوابط لسوق الاستثمار وحركة رأس المال، إذ أن اقتصاد دولة الإمارات سوف يحقق مكاسب جيدة في

الوقت الذي تحقق شريحة العمالة الوافدة عوائد حقيقية من تدوير مدخراتها في سوق الإمارات التي يفضلها الكثيرون بسبب الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وهذا يتناغم مع توجهات الدولة لدعوة المستثمرين الأجانب للاستثمار في سوق الإمارات ، والمقيمين ينطبق عليهم ذلك أيضاً[٤٤].

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١- تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي ذات التعداد السكاني الضئيل منذ عقود من الزمان على العمالة المهاجرة المؤقتة لشغل وظائف أوجدها النمو السريع بفضل ثورة النفط.

٢- إن العمالة الوافدة أدت إلى انقسام المجتمع الخليجي بل وانشطاره إلى ثقافات ولغات وأعراق مختلفة بدت فيه مجتمعات المواطنين اقليه، واللغة العربية لم تعد ينطق بها غير نسبة متناقصة.

٣- تؤثر التحويلات في اقتصاد دول المجلس التعاون العربي و دولة الإمارات خاصة تأثيراً ملموساً، إذ تشكل نزيفاً مستمراً لأرصدة الدولة المقيم بها و أيضاً استنزافاً للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يتقاضونها والتحويلات المالية المستمرة لدولهم الأصلية وتمثل التحويلات مدخرات العمالة الوافدة من أجورها بعد تغطية احتياجاتها الاستهلاكية من الاقتصاد الوطني

٤- أظهرت الدراسة أن هنالك نمطاً مشتركاً للأداء بين دول المجلس يتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في فترات البداية ثم تراجع وتقلبات حول معدلات مستقرة من بعد ذلك الحين، فإن تلك التقلبات كانت متزامنة مع تقلبات الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس كنتيجة لتقلبات أسواق النفط ومع التطورات السياسية في المنطقة.

٥- عدم وجود منافذ وتسهيلات وقنوات ادخارية واستثمارية محلية للعمالة الوافدة وخاصة لذوي الدخل المحدود للاستثمار محليا، إذ يؤدي إلى تقليل فرص استثمار مدخرات الوافدين وأرباح وعوائد الشركات والمؤسسات في الاقتصاد الوطني.

٦- نلاحظ اختلاف الإحصائيات فيما بينها ولكن على الأغلب تكون متقاربة في اعدادها ونسبها.

٧- إن وجود عمالة بأعداد كبيرة وفق الحاجة المحلية يشكل ضغطاً كبيراً على الخدمات والمرافق العامة نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من التكلفة المالية، الغير مباشرة لهذه العمالة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر لكثير من الخدمات (مثل الرعاية الصحية، والمواصلات، والكهرباء وغيرها) حتى بعد تدني العائدات النفطية.

٨- إن تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي يعود لأسباب عديدة بعضها تنظيمي، والآخر يتعلق بالعامل الآسيوي، مقارنة بالعامل العربي إذ إن الأول يشتغل في جميع الوظائف المنخفضة الأجر مثل أعمال البناء والعمل في المنازل وفي متاجر التجزئة والصناعة والزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتجاوز عدد المواطنين الأصليين في بعض دول المجلس كما تشير التوقعات إلى ان الطلب الخليجي على العمالة الأجنبية سيظل كبيراً، وخاصة في عدد من القطاعات الاقتصادية.

٩- الإسراف في الاستعانة بالقوى العاملة الوافدة غير العربية لاتخلو من محإذير مطالبة هذه العمالة مستقبلاً بالحقوق النقابية بل والسياسية ايضاً.

ثانياً. التوصيات

١ -العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الادخار، وتشجيع الأموال المواطنة المستثمرة في الخارج للعودة إلى الوطن وإيجاد الفرص الاستثمارية الجإذبة لهذه الأموال لتساهم في بناء مشروعات التنمية سواء القائمة منها أو التي سيتم البدء بخصخصتها أو المشروعات التي ستقام حديثا.

٢ -إنشاء مناطق سكنية لذوي الدخل المحدود بإيجار منخفض (مما يساهم في جلب اسر العمالة الوافدة وتقليل نسبة الأموال المهاجرة).

٣ -إنشاء شركات مساهمة عامة يسمح للوافدين بتملك الحصص الأكبر فيها تقوم بالاستثمار في مشاريع محلية وخارجية في الدول التي نسبة التحويلات فيها عالية.

٤ -قيام المؤسسات النقدية و المصارف بطرح سندات ادخارية لغير المواطنين. .

٥ -الإحلال التدريجي للعاملين الوطنين محل الاجانب في القطاع الصناعي بالنظر لان العمالة الأجنبية الرخيصة تمثل الجانب الاكبر في مؤسسات وشركات القطاع الخاص الصناعي كما ان العديد من هذه الشركات وضعت برامجها وخططها الانتاجية اعتماداً على العمالة الأجنبية ولذلك يجب الاحلال ان يكون تدريجياً وفقاً لخطط زمنية قصيرة

ومتوسطة الاجل يراعى في ذلك تحقيق التوازن بين عملية الانتاج وتنفيذ الخطط والبرامج الانتاجية الموضوعة بحيث لاتتأثر هذه البرامج من عملية الاحلال.

٦ -العمل على تقريب سوق العمل الخليجي عن طريق رفع مساهمة قوة العمل العربية خاصة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية كبديل عن العمالة الأجنبية.

٧ -أهمية تدريب الموارد البشرية الخليجية على اعلى المستويات كي تكون جاهزة وقادرة على الاحلال محل العمالة الوافدة، خاصة في القطاعات التي لايمكن الاستغناء عن ها العمالة الوافدة.

٨ -لا يمكن للدول الخليجية حتى بعد عقود زمنية ان تستغني تماماً عن العمالة الآسيوية، لكنها عبر المزيد من قوانين ترشيد الاستخدام والتوعية والتعاون مع القطاع الخاص ، ولكن ان المشكلة الرئيسية هو ان نسبة كبيرة من العمالة الآسيوية هي عمالة منزلية أو غير ماهرة وبالتالي ستظل ضرورية ولا غنى عنها ولايمكن احلالها بعمالة وطنية بسبب طبيعتها وشروطها ومردودها المالي الضعيف غير المغري.

٩- اتباع سياسة عمالية واضحة وعملية وتكثيف الجهود للاستعاضة عن العمالة الأجنبية غير الماهرة بعمالة ماهرة كلما امكن ذلك.

١٠- وضع سياسات جديدة مكملة لبعضها وملائمة للحاضر تتمتع بالمرونة و الفعالية والا تتقوقع في سياسات قديمة وباليه عفي عليها الزمن، والبحث عن الوسائل و الفرص التي يمكن ان تجلب الخير للمواطنين واستغلالها في تحقيق مصالحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بالتزامن مع سياسات للتوطين واحلال الكوادر الوطنية محل الأجنبية في بعض المهن.

١١- سن القوانين التي تمنع من محاربة الاشخاص الذين يقومون ببيع التأشيرات ويغرقون السوق بالعمالة الزائدة عن الحد المطلوب في سبيل زيادة ارباحهم على حساب الدولة وامنها وامانها وتوقيع العقوبات الرادعة عليهم سواء أكانوا مواطنين أم غير ذلك.

١٢- تنظيم موضوع السياحة والسياح القادمين إلى الدولة من خلال المراقبة التي تضمن عدم بقاء السائح بعد انتهاء فترة تأشيرته في الدولة.

المصـــــادر:

[1] .د. محمد حسن مايله، دور العمالة الوافدة في تنمية الاقتصاد، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد الثاني، السنة الاولى،الجمعية الاقتصادية الكويتية، ١٩٩٦، ص٢١

[1] .د. مجيد العلوي، العمالة الوافدة ستتجاوز ٣٠مليون، صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٨ www. alsharqal-awsat. com وكذلك الواقع الحالي للعمالة الوطنية في الصناعات الخليجية www. bahrainchamber. org

[1] . د. مصطفى عبد العزيز مرسي، تنقل الايدي العاملة العربية بين الواقع والمأمول، المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، ٢٠٠٦/٧/١٨، ص٦ وكذلك www. ecces. com

4. ماجد صالح الديحاني، ، العمالة الوافدة دراسة تحليلة، مج لة دراسات وبحوث، الكويت٢٠٠٠، ص١

5.ماجد صالح الديحاني، مصدر سابق، ص١١.

6. العمالة الوافدة والامن الوطني، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٦٧٩، ٢٠٠٥/٧/١٤ www. alsharqal-awsat. com

7. www. uaegoal. com

8. د. طارق سيف، العمالة الوافدة بين التعمير والتدمير، جريدة الاتحاد، ٢٠٠٧/١٢/٢٢ www. alittihad. Ae

9. العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ، واقع المشكلة ومسبباتها، ٢٠٠٦/١/١٥ www. women gateway. com وكذلك رشا عاصم عبد الحق، العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي الواقع والمأمول، المؤتمر العربي للمرأة والشباب لترسيخ اللغة الام، منظمة العمل العربية، ص١-٢

10. د. مجيد العلوي، مصدر سابق. .

11 .د. احمد العثيم، اثر العمالة الوافدة على اقتصاديات دول الخليج، صحيفة الجزيرة الالكترونية، العدد١٢٧٢٣، ٢٠٠٧/٧/٣٠ www. aljazirah. com

12. العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ، واقع المشكلة ومسبباتها، مصدر سابق.

13. سعد بن مبارك، ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ٢١-١٩٩٨/١١/٢٣، ص٣١٦.

14. د. احمد العثيم، مصدر سابق .

15. العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي واقع المشكلة ومسبباتها، مصدر سابق.
16. سعد بن مبارك، مصدر سابق، ص٣١٧
17. سليمان النمر، العمالة العربية والأجنبية في دول الخليج العربي، صحيفة الوقت الالكترونية، العدد٧٣٥، ٢٠٠٨/٢/٢٥، www. alwaqt. com
18. د. مصطفى عبد العزيز، العمالة الأجنبية وتأثيراتها على المجتمعات العربية وعلى تنقل الايدي العاملة العربية، ٢٠-٢٢ /١١/٢٠٠٥
19. رشا عاصم عبد الحق، مصدر سابق، ص٥
20. محمد صالح الكواري، الاصلاحات الضرورية لقوانين العمل الخليجية، صيفة الجزيرة الالكترونية، ٢٠٠٧/١١/٢٩ www. aljazeera. net
21. رشا عاصم عبد الحق، مصدر سابق، ص٦
22 . سعد بن مبارك، مصدر سابق.
23. محمد الامين فارس، البعد الاجتماعي للعولمة في المنطقة العربية بيروت ٨-٩ /٥/٢٠٠٣ وكذلك. عبد الرحمن علي باخشن، العمالة الأجنبية واثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي، القاهرة ١٩٩٧، ص٩
24. سعد بن مبارك، مصدر سابق.
25. د. عبد الخالق عبد الله، دول الخليج العربية ومشاكل العمالة الأجنبية . . النكسيولايت والارهاب، ٢٠٠٦/٧/٢٨
26. ابعاد استقدام العمالة الوافدة، جريدة القبس، صفحة المحليات، اعدد٩٤٥٤، ١٩٩٩/١٠/١٣
27. القوى العاملة الوطنية امكانات وتحديات القرن القادم، ديوان الخدمة المدنية، التقرير التفصيلي للقوى العاملة، ١٩٩٧، ص١٢٤
28. سعد سويد النصيبي، التحويلات المالية للعمالة الوافدة قضية اقصادية وطنية، ٢٠٠٤/١١/٢ www. saaid. net
29. مركز المعلومات، www. Infocenter. net وكذلك د. طارق سريف، مصدر سابق.
30. د. تقي الزيرة، الخليج ٦٠ مليار دولار تحويلات العمالة الوافدة، صحيفة المؤتمر الالكترونية، ٢٠٠٧/٢/٢٤ www. almotamar. net
31. د. يوسف حمد الإبراهيم، الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

32. عائشة المري، قضايا العمالة الوافدة بين الداخل والخارج، مؤسسة الإمارات للإعلام، www. emi. ae
33. د. علي بن عبد الله الكعبي، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ٢٠٠٦/٩/١٧، www. emasc. com
34. د. علي بن عبد الله الكعبي، التحويلات المالية الوافدة قضية اقتصادية وطنية، www. saaid. net ٢٠٠٤/١١/٣٠
35. التركيبة السكانية كابوس يجثم على مجتمعنا، ٢٠٠٤/١١/٣٠ www. sahat. kalbacity. net
36. احمد بن سبيب الظاهري، صحيفة البيان، ٢٠٠٨/٢/٢٤ وكذلك www.alarabiya.net
37. أثر التحويلات الخارجية في الاقتصاد الوطني ٢٠٠٦، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي- مركز المعلومات. ص٧
38. اثر التحويلات الخارجية في الاقتصاد الوطني، مصدر سابق، ص ٨ وكذلك الأموال المهاجرة وأثرها في الاقتصاد الوطني٢٠٠٥، غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي-مركز المعلومات، ص٢
39. اثر التحويلات الخارجية في الاقتصاد الوطني، مصدر سابق، ص٩
40. الأموال المهاجرة وأثرها في الاقتصاد الوطني٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٤
41. مركز المعلومات غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي.
42. مركز المعلومات غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، مصدر سابق.
43. التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات، الموجز الاقتصادي لبنك الكويت الوطني، مجلد١٧، ٢٠٠٧/١٢/٤ www. nbk. com
44. احمد علي الحداد، العمالة الوافدة في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد ١٤، ٢٠٠١، ص٣٤.